متطلبات تطبيق نظام الأرشفة الإلكترونية في المحاكم (دراسة حالة محاكم ببلديتي قمينس وسلوق)

Requirements for the application of the electronic archiving system in the courts (a case study of courts in the municipalities of Qamens and Slouq)

د. طارق علي الشهيبية. أستاذ مشارك كلية تقنية المعلومات . جامعة بنغازي
أ. جبر خليفة جبر. مساعد محاضر بالمعهد العالي للمهن الشاملة سلوق.
أ. رجعة فرج محمود سليمان. مساعد محاضر بكلية التربية قمينس. جامعة بنغازي

Dr: Tariq A. Al-Shehabiyeh. Associate Professor, College of Information Technology. Benghazi University.
Email: tarigali44@gmail.com.
MA: Jabr K. Jabr. Assistant lecturer at the Higher Institute of Comprehensive Professions, Slouq.
Email: jaberjaber970@gmail.com.
MA: Raja F.M. Suleiman. Assistant Lecturer, Faculty of Education, Qamens. Benghazi University.
Email:rajafaraj83@gmail.com

الملخص: يعد تبنى المنظمات حفظ مستنداتها و وثائقها بطريقة آمنة و سريعة أحد مؤشرات المرونة الوظيفية والتي بدورها تعمل على حفظ بيانات المنظمة وبالتالي حفظ الحقوق. وفي هذا الصدد تبرز الأرشفة الإلكترونية على رأس هذا التوجه. وتبرز هذه الدراسة الموسومة بمتطلبات نظام الأرشفة الإلكترونية في المحاكم ببلدتي قمينس سلوق لبيان أبعاد هذا الطرح، حيث هدفت الدراسة لبيان متطلبات تبني وتطبيق هذا التصور وفي سبيل ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وبلغ حجم عينة الدراسة 50 فردًا، واستخدمت الدراسة الحزمة الإحصائية SPSS.V25 وخلصت نتائج التحليل إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أبرزها بيان أهمية الأرشفة الإلكترونية في اوساط المحاكم لسرعة وسلامة توثيق الوثائق والمستندات لا سيما بان الوثائق غير النشطة تعد كاهلا على جهة الإدارة.

الكلمات الداله: المتطلبات، النظام، الأرشفة الإلكترونية.

Abstract

The adoption of organizations to save their documents and documents in a safe and fast manner is one of the indicators of job flexibility, which in turn works to preserve the organization's data and thus preserve rights. In this regard, electronic archiving is on top of this trend. This study, which is characterized by the requirements of the electronic archiving system in the courts in the two towns of Qumins Siluq, highlights the dimensions of this proposition, as the study aimed to clarify the requirements for adopting and applying this perception and for that, the study relied on the descriptive and analytical approach and the study sample size reached 50 individuals, and the study used the statistical package SPSS.V25 The results of the analysis concluded that there were no statistically significant differences between individuals of the sample. The study concluded with a set of recommendations, the most prominent of which is a statement of the importance of electronic archiving in court circles for the speed and safety of documenting and documenting documents, especially that inactive documents are considered a burden on the administration.

Keywords: requirements, system, electronic archiving.

المقدمة: تسعت المنظمات العصرية بمختلف أنشطتها ومجالاتها تحقيق ميزة تنافسية تجعلها تتفرد وبالتالي ينعكس إيجابا على مستوى أدائها، وتبرز الأرشفة الإلكترونية أحد الركائز في بيئة الأعمال لما لها من دور في توفير الوقت والجهد على العاملين المراجعين على حدٍ سواء، إذ يمكن لجهة الإدارة الرجوع إلى الأرشيف في أي وقت ومن أي مكان علاوة عن حفظ هذه المستندات والوثائق بهذه الآلية من ضرورات المرحلة خصوصا لما تشهد ليبيا من عدم استقرار وترهل أجهزة الدولة وضعف حفظ الدورة المستندية. لذا فإن العمل بنظام الأرشفة الإلكترونية هو أساس محور أي توجه نحو عملية التقانة للمؤسسات وميكنتها في الدولة ، ويطلق علي الأرشفة الالكترونية أيضاً الأرشفة الآلية ونظام إدارة الوثائق ، وهي إمكانية تصوير وفهرسة الوثائق وتحويل بياناتها في الوقت نفسه توفر للمستعمل طرائق كثيرة لاسترجاعها والاطلاع عليها وتداولها الكترونياً في أسرع وقت توفر للمستخدم سرعة لاسترجاعها والاطلاع عليها وتداولها ألياً بسهولة(المالكي :2009).

لذا فإن تبني الأرشفة في قطاع العدل وبالمحاكم تحديداً يترتب عليه توفير متطلباته بغية الوصول إلى تحقيق الأهداف، حيث شملت الدراسة الإطار النظري والمنهجية المتبعة في هذه الدراسة فضلًا عن التحليل الإحصائي لبيانات العينة وصولا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

مشكلة البحث: تسعى جل المنظمات دوليا وأقليما ومحليا إلى سرعة إنجاز أعمالها وبأقل ما يمكن لتوفير الوقت والجهد والدقة في أداء أعمالها بشكل عام وفي هذا الصدد تبرز الأرشفة الإلكترونية لتقوم بهذه المهمة ،لاسيما قطاع العدل لحساسيته وهو محور القطاعات الأخرى للمجتمع إذ يلامس ادائه جميع شرائح المجتمع والقطاعين العام والخاص .إذ أنه مناط إليه حفظ الحقوق سواء بالممارسة أو حتى بعد صدور الاحكام وتنفيذها علاوة عن أنه يضفي نوعا من المرونة الوظيفية ،فالوثائق التي تعمل المحاكم على حفظها يتطلب في الوقت نفسه وجود آلية لاستدعائها وتداولها عند الطلب إذ يعد ذلك من متطلبات التطبيق لأنظمة الأرشفة ،خصوصا وجود ببعض الوثائق والمستندات في الأرشيف تصنف إداريا بأنها غير نشطة مما تشكل صعوبة وعائقا في تداول المستندات والوظائف النشطة ومن هذا المنطلق تعمل الدراسة على تحليل متطلبات الأرشفة الإلكترونية بمحاكم بلديتي قمينس وسلوق ويمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي.

هل تمتلك المحاكم في البيئة المبحوثة المتطلبات اللازمة لتبني نظام الأرشفة الإلكترونية؟

أهداف البحث:

1- بيان مفهوم الأرشفة الالكترونية وأهميتها ومتطلبات التحول من الأرشيف التقليدي إلى الأرشيف الإلكتروني للوصول للمرونة الوظيفية.
2- تحليل اتجاهات عينة الدراسة حول متطلبات الأرشفة الإلكترونية.
3- تقديم ألية لإمكانية تطبيق نظام الأرشفة الإلكترونية في موقع عينة الدراسة.

أهمية البحث. تكمن أهمية البحث في تناوله لموضوع الأرشفة الإلكترونية ليس بالنسبة لقطاع العدل والمتمثل في المحاكم-ببلديتي قمينس وسلوق-في هذه الدراسة فحسب بل يطال جميع مؤسسات الدولة خصوصا وان الدراسة وظفت المنهج الوصفي التحليل والذي من خصائصه التعميم وبالتالي استفادت باقي القطاعات الأخرى من هذه الدراسة باعتبار تبني نظام الأرشفة الإلكترونية والذي يعد جزء من عملية ميكنة القطاع ككل أداة فعالة وذات تغيير إيجابي في مكافحة الفساد من جهة أخرى.

فرضية البحث: تتحدد متطلبات تطبيق نظام الأرشفة الإلكترونية في البيئة المبحوثة طبقًا لإجابات المستجيبين. وللتحقق من فرضية الدراسة فقد عملت الدراسة على إطارين هما:

الإطار النظري: ويتضمن الإطار النظري كل من المفهوم والأهمية والمتطلبات لتطبيق نظام الأرشفة الإلكترونية والمعوقات التي تقف أمام الأخذ بفكرة الأرشفة الإلكترونية وفي سبيل ذلك اعتمدت الدراسة على ما توفر من المصادر متمثلة في الكتب المتوفرة في المكتبات ومن خلال شبكة الاتصالات الدولية (الانترنت).

الإطار الميداني: وتمثل هذا الإطار في توظيف أداة الدراسة في جمع البيانات من أفراد العينة حيث استخدم المنهج الوصفي التحليل وتطبيق الحزمة الإحصائيةSPSS.

الإطار النظري:

أولاً: نشأة مفهوم الأرشفة الإلكترونية: ترجع فكرة الأرشفة الإلكترونية كوسيلة لإدارة الوثائق والمستندات في بيئة العمل إلى سبعينيات القرن الماضي، حيث تبنت العديد من الدول المتقدمة أنظمة إلكترونية في حفظ وإدارة وثائقها لكون توظيف التقنية في هذا المجال له فوائد جمة ليس أقلها المحافظة على الوثائق وبمستوى من الجودة وسهولة استدعائها.**(www.cybrains.infa)**

فعلى سبيل المثال لا الحصر شهدت كندا طفرة متقدمة للغاية تمثل في تصميم دائرة الأرشيف الوطني (Recodex) الذي هدف إلى تأمين وتسجيل كافة المحفوظات المنتجة في الدوائر الحكومية، كما عملت إدارة الأرشيف الوطني الفرنسية بنظام يسمح إلكترونياً بنقل كافة الارشيف الحكومي لدى الدولة الفرنسية وبآلية تسهل عمل المحفوظات كالفهرسة الأبجدية مثلا وسهولة تتبعه وتناقله وتبادله مع الجهات الحكومية، وعلى غرار ذلك تبنت بريطانيا الطرح نفسه من خلال مكتب محفوظات مدينة مانشستر في بريطانيا ودائرة أرشيف جامعة ليفربول (المالكي ،2009)

وعربيا جاء الاهتمام بنظم الأرشفة من خلال الأحداث العلمية والمتمثلة في المؤتمر الدولي الذي عقد بدولة الامارات العربية المتحدة بإمارة دبي سنة2001 ولقد حظي هذا الحدث باهتمام ودعم كبيرين ليعكس مدى شغف أصحاب القرار بالمنظمات لدرايتهم بان صحة القرار وسلامة مرتبطة بدقة المعلومة وصحتها علاوة عن وقتها والذي من خلال نظام الأرشفة الإلكترونية يمكن الاستفادة من هذه الميزات (الخثعمي ،2005)

ثانيًا: مفهوم الأرشفة الإلكترونية

تعددت وتباينت مفاهيم الأرشفة الإلكترونية نتيجة اتساع المفهوم ومن ضمن هذه المفاهيم الآتي:

يعنى نظام الأرشفة الإلكترونية بتحويل الوثائق والاحتفاظ بها في شكل ملفات إلكترونية يسمح باستخدام وتوظيف المعلومات التى تحتويها بسرعة ويسر مع إمكانية تطبيقها للمخول على الشبكة الداخلية لجهة الإدارة دون قيود او عوائق ووفق الضوابط المنظمة لسير العمل. (بنت علال، 2007)

تعبر المحفوظات عن القيمة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية لذا يتعين حفظها في قاعدة بيانات إلكترونية للرجوع إليها وقت الحاجة ووفق التخويل. (القبلان وعبد الجبار ،2007-:17-19)

ويرى (حشمت، 1984) بأن الأرشفة الإلكترونية والتقليدية في نفس درجة الاهمية غير ان ما يميز الأرشفة الإلكترونية سهولة التعاطي معها ومن أي مكان وفي أي وقت وطبقا لذلك تقسم الوثائق حسب درجة نشاطها إلى وثائق نشطة وأخرى غير نشطة وفق التالي:

1-**الوثائق النشطة**:

هي الوثائق التي يتم الطلب عليها بشكل دوري ومتكرر تستعمل بشكل متكرر في العمل اليومي للمنظمة الحكومية أوبين الحين والآخر، وتمتد الفترة الزمنية للوثيقة بحسب أهميتها فتكون الوثيقة نشطة منذ أن وجدت وإلى أن تحفظ للاستعمال الآني وعادة ما يكون وقت الطلب عليها لا يتجاوز خمس اعوام. (المدادحة ،2012)

2-**الوثائق غير النشطة:**

وهي وثائق لا يتم تداولها بالمنظمة بشكل دوري غير انه قد تحتاجها المنظمة لأي أمر طارئ لذا يتعين حفظها بطريقة يسهل الرجوع إليها.

.3-الوثائق التاريخية:

تصنف، الوثيقة بأنها " وثيقة تاريخية متي ما كانت تحتوي أهمية تاريخية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو علمية بحيث يكمن الاستفادة منها عند الرجوع إليها بعد فترة طويلة من الزمن، وعادة يتم فرز الوثائق الحكومية وتقييمها بعد مرحلتها غير النشطة لتتحول إلى وثيقة تاريخية أو تقدم بعد انتهاء أهميتها للمنظمة التي أصدرتها" (قنديلجي والخفاجي، 1998)

ثالثا: أهمية الأرشفة الإلكترونية: تعمل عملية الأرشفة الإلكترونية على حفظ المستندات والوثائق من التلف أو الضياع كما يمكن الرجوع إلى تلك الوثائق في أي وقت وبكل سهولة وسرعة تداولها بين المعنيين بها في بيئة العمل وذلك من خلال الرقم أو الموضوع والولوج لقاعدة البيانات لطلب أي مستندات ووثائق في سبيل إنجاز سير العمل. (المدادحة ،2012)

ومن جهة أخرى يرى (حمودة، 2005) فهناك بعض والصعوبات التي تعوق تبني وتطبيق نظام الأرشفة الالكترونية منها ثقافة المنظمة طبيعة الأساليب التقنية إذ يتطلب عمل الأرشفة البرامج والنظم الحديث علاوة عن تحديث البيانات دوريا وتصنيف المعلومات المهمة والثانوية تبني جهة الإدارة لاستراتيجيات قد تكون غير مشجعة لأنظمة الأرشفة الإلكترونية.

متطلبات التحول من الأرشيف التقليدي إلى الأرشيف الالكتروني:

جرت العادة في تطبيق أي نظام جديد في بيئة العمل بالمنظمات يواجه بمعارضة شديد من قبل العاملين ذات العلاقة بمجال التطبيق. وفي سبيل ذلك يتعين تهيئة بيئة التطبيق والمناخ الملائم لنجاح التطوير. فيرى (عبد الهادي،2007) أن متطلبات توافر التحول من الأرشيف التقليدي إلى الأرشيف الإلكتروني تكمن في الآتي:

قناعة الإدارة العليا: يعتمد تبنى ونجاح نظام الأرشفة الإلكترونية في مدى قناعة صناع واصحاب القرار ودعم جهة الإدارة لحداثة هذا النظام لكونه نمط غير تقليدي من القيادة والإدارة. (جلاب2011)

التخصيصات المالية: تسخير جهة الإدارة الإمكانيات المادية والمعنوية في صورة حوافز تساعد في تطبيق نظام الأرشفة الإلكترونية.

قدرات وإمكانيات العاملين: إن تبني وتطبيق الميكنة والمتمثلة في الأرشفة الإلكترونية يتطلب توافر البنية التحتية الناعمة وتظهر في رغبة وقدرة العاملين في توظيف تكنولوجيا ونظم المعلومات (درة.2000)

الثقافة المنظمة: من ضمن متطلبات التطبيق التناغم في القيم والاتجاهات بين العاملين في بيئة العمل إذ تعمل روح الفرق في العمل على تخطي العقبات وتجاوز الصعوبات من خلال تبادل الافكار ومشاركتها. (السلمي 1983).

مرونة الهيكل التنظيمي:

ينبغي أن تكون الهياكل التنظيمية بالمنظمة مصممة على تحقيق أهدافها لا أن تعمل المنظمة على شكل الهيكل التنظيمي في الوقت الذي قد يكون غير ملائم لها إذ الهدف من الهيكل توظيف الإدارة لصلاحيات تلك المسميات الوظيفية لتحيق أقصى معدلات الأداء. (المدادحة 2012)

الإطار العملي للدراسة:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع البيانات الخاصة وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة من الملاك الفعلي للبيئة المبحوثة بعدما تم عرض الاستبانة على عدد من المحكمين لتتوافق مع أهداف الدراسة. حيث تمثل الإطار العملي في وصف الخصائص الديمغرافية ومن ثم إجراء التحليل الإحصائي وعلى النحو التالي:

وصف مجتمع الدراسة: عرف مجتمع الدراسة بأنَّه "جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث بذلك فإنَّ مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة" (عبيدات وآخرون، 2012)، وفي هذه الدراسة تمثل مجتمع العينة في المستخدمين بمحكمتي قمينس وسلوق والتابعة لوزارة العدل الليبية بدائرة اختصاص بنغازي. وللحصول على نتائج أكثر وواقعية يتعين تحديد عينة المجتمع والتي عرفها (عبيدات وآخرون، 2012) بأنَّها "جزء من مجتمع البحث الأصلي، يختارها الباحث بأساليب مختلفة، وتضم عددًا من الأفراد من المجتمع الأصلي "، ومن مزايا تحديد حجم العينة توفير الوقت والجهد لصعوبة إجراء الدراسة على المجتمع ككل علاوة عن ذلك فإن زيادة حجم العين أكثر من المحدد من قبل الإحصائيين سيؤدي إلى نتائج مضللة(دوودين.2012).

الأمر الذي أدى إلى تحديد هذا الحجم من العينة وفق لما ذهب إليه الفعلي والوصول إلى نتائج يثق في تعميمها، فإنَّ تحديد العينة بصورة دقيقة من شأنه ضمان التمثيل الحقيقي لمجتمع الدراسة، حيث استخدمت في هذه الدراسة العينة العشوائية البسيطة؛ إذ السحب غير المتحيز للعينة محل الدراسة تعبر عن المجتمع ككل، فضلًا وأن جميع أفراد المجتمع لهم نفس فرصة الظهور في عينة الدراسة(دودين.2012)، وكان حجم العينة (60) مستجيب، كما استبعدت عدد (10) استمارات لفقدها لأكثر من 20%من البيانات (Dong & Peng, 2013) . حيث وزعت العينة من دون أي تدخل من الباحثين إلا عند الضرورة تفاديا للتحيز والتأثير على المستجيبين، فيما عدا التدخل عند طلب التوضيح عن بعض فقرات الاستبانة لأفراد العينة.

ومن خلال فحص البيانات الديمغرافية والمتمثلة في الجنس والعمر والمؤهل العلمي والوظيفة وكذا الخبرة العملية، خلصت نتائج الدراسة المتحصل عليها من مخرجات البرنامج الإحصائيSPSS.V25 على النحو المبين أدناه.

وللتحقق من فرضية الدراسة تم إجراء بعض الاختبارات الإحصائية ذلك العلاقة والمتمثلة في الأدوات الإحصائية من خلال التالي:

التحليل الوصفي للخصائص الديمغرافية

بهدف توصيف استجابات المبحوثين استخدمت التكرارات النسبية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.

متغير الجنس:

أفضت نتائج التحليل بان ما نسبته 48% من المشمولين بالاستبيان كانوا من الذكور شكلت هذه النسبة عدد24 فردا من عينة الدراسة، في حين بلغت نسبة الإناث ما نسبته 52% وبعدد 26 وعلى النحو المبين بالجدول 1. وهذا يشير إلى مشاركة المرأة في هذا القطاع خصوصا وأن النسبة الأكثر لدراسة القانون بأغلب الجامعات الليبية يكون من نصيب الإناث.

جدول (1)

يبين النسب والتكرارات لمتغير الجنس بناء على مخرجات برنامج SPSS

متغير الجنس			
البيان	التكرار	نسبة المئوية	المئوية التراكمية
ذكر	24	48	48
أنثى	26	52	100
الإجمالي	50	100	

الشكل البياني لمتغير الجنس:

حيث يتضح من الشكل بأن حجم العينة (50) وأن قيم المتوسط (1.52) في حين كان الانحراف المعياري لبيانات العينة (0.505) وعلى النحو المبين بالشكل **الشكل 1 يبين التوزيع البياني لمتغير الجنس**

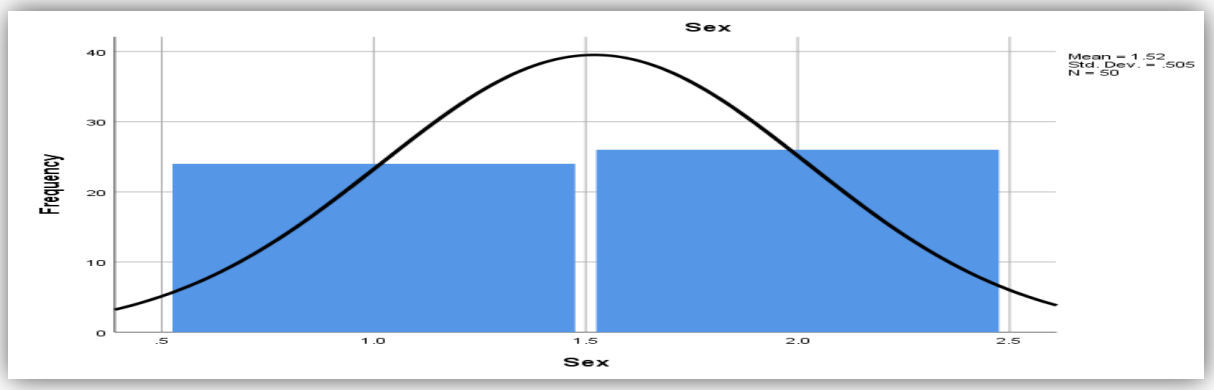

متغير العمر:

قادت نتائج تحليل البيانات المبينة بالجدول 2 إلى أن ما نسبته 40% من عينة الدراسة حازته الفئة العمرية (26-35) وهذا يدل على أن الأفراد المبحوثين هم على درجة عالية من الإدراك والاتزان بما يخدم الجانب العملي للدراسة.

جدول (2)

يبين النسب والتكرارات لمتغير االعمر بناء على مخرجات برنامج SPSS.V25.

متغير العمر			
الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية	المئوية التراكمية
(25-18)	7	14	14
(35-26)	20	40	54
(50-36)	22	44	98
(50-فأكثر)	1	2	100
الإجمالي	50	100	

الشكل البياني لمتغير العمر: أظهرت نتائج التحليل بأن قيم المتوسط 2.34 في حين كان الانحراف المعياري لبيانات العينة 0.745 وعلى النحو المبين بالشكل 2

الشكل 2 يبين التوزيع البياني لمتغير العمر

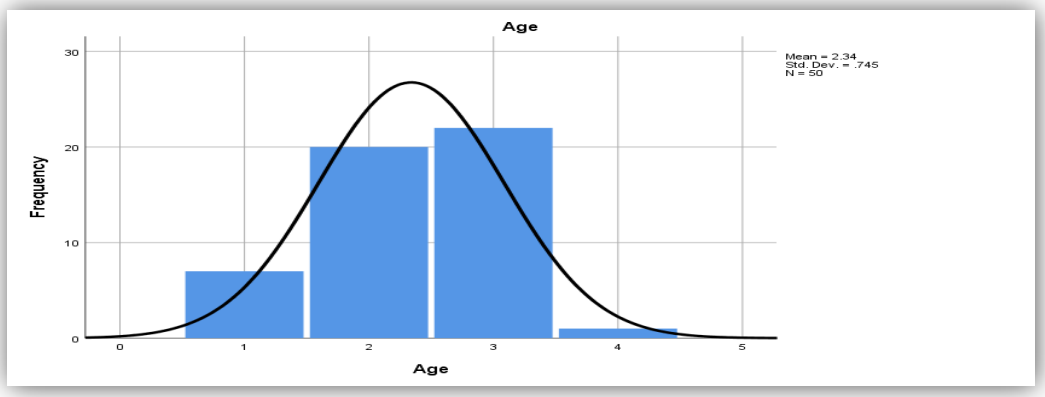

متغير المؤهل العلمي:

أفضت نتائج التحليل الوصفي لبيانات العينة بأن ما نسبته 36% وبعدد 18 كان للمؤهل العلمي (جامعي) في حين لم تشكل نسبة غير المؤهلين سوى 4%. وهي سياسة توظيف تبدو من ذوي الخبرات القدامى في قطاع العدل بعدم توظيف غير المؤهلين. وفي الإطار العام يلاحظ على ان هناك قدرًا من التحصيل العلمي لدى العاملين بالبيئة محل الدراسة وعلى النحو المبين بالجدول 3

جدول (3)

يبين متغير المؤهل العلمي لعينة الدراسة بناء على مخرجات برنامج SPSS.V25.

متغير المؤهل العلمي			
المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية	المئوية التراكمية
ماجستير	2	4	4
جامعي	18	36	40
دبلوم عالي	12	24	64
متوسط	16	32	96
أخرى	2	4	100
الإجمالي	50	100	

الشكل البياني لمتغير المؤهل العلمي.

أظهرت نتائج التحليل بأن قيم المتوسط 3.96 في حين كان الانحراف المعياري لبيانات العينة 1.009. وكما هو مبين بالشكل 3.

الشكل 3 يبين التوزيع البياني لمتغير المؤهل العلمي

متغير الخبرة:

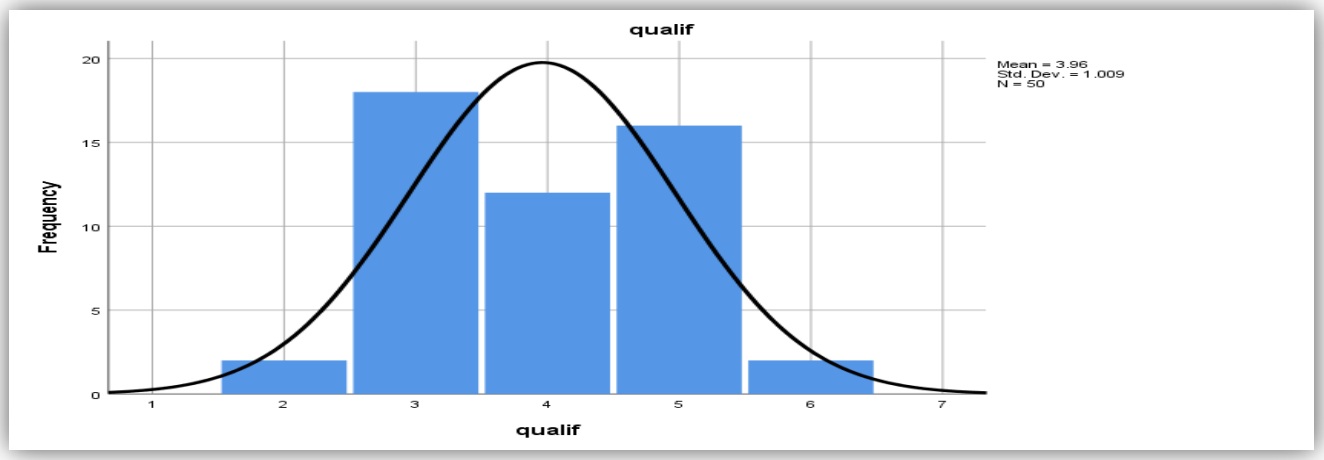

من خلال التحليل الوصفي لبيانات العينة تبين بأن ما نسبته 46% من المستجيبين شكلته مدة سنوات الخدمة من (5-10) وهي أعلى فترة خدمة من بين المستجيبين في حين ان فترة الخدمة (أقل من خمس سنوات) شكلت أقل نسبة تمثلت في 8% من المشمولين بالاستبيان وكما هو مبين بالجدول 4

جدول (4)

يبين سنوات الخدمة لعينة الدراسة بناء على مخرجات برنامج SPSS.V25.

متغير الخبرة			
نوات الخبرة	التكرار	سبة المئوية	المئوية التراكمية
من 5 سنوات	4	8	8
(10-5)	23	46	54
(16-11)	8	16	70
(20-17)	8	16	86
كثر من 20	7	14	100
الإجمالي	50	100	

الشكل البياني لمتغير سنوات الخدمة

بينت نتائج التحليل بأن قيم المتوسط 2.82 في حين كان الانحراف المعياري لبيانات العينة 1.224. وعلى النحو المبين بالشكل 4.

الشكل 4 يبين التوزيع البياني لمتغير سنوات الخدمة

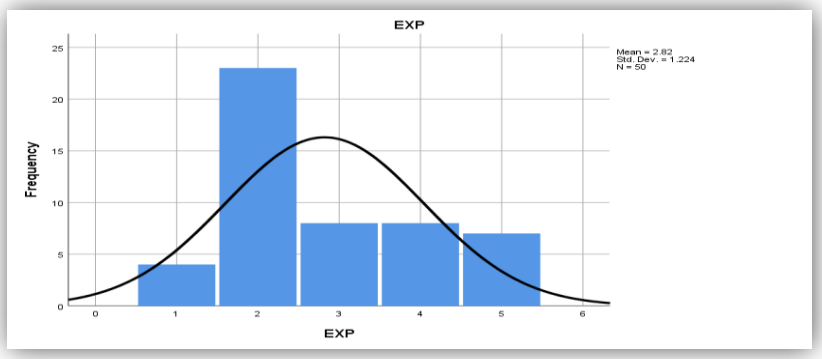

متغير الوظيفة

من خلال التحليل الوصفي لمتغير الوظيفة تبين بأن ما نسبته 98% من عينة الدراسة تمثل ممن لهم مسمى وظيفي) وكما هو مبين بالجدول 5.

جدول (5)

يبين نوع الوظيفة لعينة الدراسة بناء على مخرجات برنامج SPSS.V25.

متغير الوظيفة			
الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية	المئوية التراكمية
مسمى وظيفي	49	98	98
جد مسمى وظيفي	1	2	100
الإجمالي	50	100	

الشكل البياني لمتغير الوظيفة

من خلال الشكل يبين بأن قيمة المتوسط 1.02 وأن قيمة الانحراف المعياري 0.141 والشكل 4 يبين وصف متغير الوظيفة.

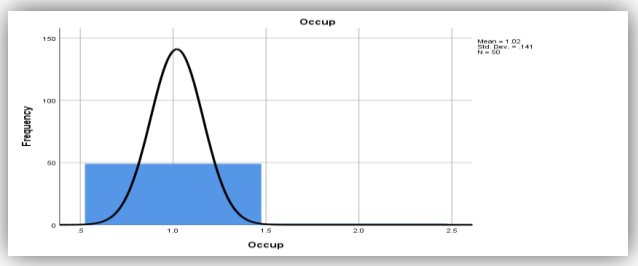

الشكل 4 يبين التوزيع البياني لمتغير سنوات الخدمة

ثانيًا: اختبار فرضية البحث

للتحقق من فرضية الدراسة تم إجراء بعض الاختبارات الإحصائية ذلك العلاقة والمتمثلة في الأدوات الإحصائية من خلال التالي:

الأدوات الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة:

آجرت الدراسة المتطلبات الإحصائية الأساسية المتمثلة في اختبار الصدق والثبات (Cranach's Alpha) وذلك للتحقق من قدرة المقياس على قياس الظاهرة وأنه سيعطي نفس النتائج إذ ما تم إعادة تطبيقه مرة آخري على نفس البيانات وتحت نفس ظروف الدراسة كما تم اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات من خلال

التحقق من قيم (قيم كولموجوروف –سميرنوف). وفيما يلي تفصيل هذه الاختبارات.

اختبار الصدق والثبات:

أفضت نتائج التحليل الإحصائي للحزمة الإحصائية SPSS.V25 إلا أن قيمة الصدق لمقياس الدراسة من خلال تحليل المصداقية (Reliability) وخلصت النتيجة إلى أن قيمة معامل كرو نباخ ألفا(Cranach's Alpha) كانت (0.964) كما هو مبين بالجدول 6، وهي قيمة قوية وأكبر من الحد الأدنى المسموح به إذ ان القيمة (0.71) تعد قيمة مقبولة للغاية كما أن قيمة الثبات لهذا المقياس بلغت (0.981) وهي قيمة تؤكد على قوة المقياس، إذ يتم الحصول على قيمة الثبات بأخذ الجذر التربيعي لقيمة معامل كرو نباخ ألفا.

جدول (6)

يبين قيمة كرونباخ ألفا والصدق بناء على مخرجات برنامج SPSS.V25.

قيمة كرو نباخ ألفا (ثبات المقياس)	قيمة صدق المقياس	عدد فقرات المقياس
0.964	0.981	20

ولما كان كرونباخ الفا يتأثر بطول فقرات الاستبانة قام الباحث للتحقق من قيم كرونباخ الفا لكل بعد على النحو التالي:

قيمة كرو نباخ ألفا لبعد قناعة الإدارة العليا بتطبيق الأرشفة الإلكترونية:

بإدخال فقرات هذا البعد من المقياس في برنامج SPSS.V25 أظهرت النتائج قيمة كرو نباخ ألفا إذ بلغت (0.907) كما هو مبين بالجدول 7.

جدول (7)

يبين قيمة كرو نباخ ألفا والصدق لبعد قناعة الإدارة العليا بناء على مخرجات برنامج SPSS.V25.

قيمة كرو نباخ ألفا (الثبات)	قيمة الصدق	عدد الفقرات
0.907	0.952	4

قيمة كرو نباخ ألفا لبعد التخصيصات المالية لنظام الأرشفة الإلكترونية.

أظهرت نتائج التحليل قيمة جيدة للغاية لمعامل كرو نباخ ألفا إذ بلغت قيمته (0.895) في حين بلغت قيمة صدق المقياس (0.946) وكما هو مبين بالجدول8.

جدول (8)

يوضح قيمة كرو نباخ ألفا لبعد نظام حوافز مساند بناء على مخرجات برنامج SPSS.V25.

قيمة كرو نباخ ألفا (الثبات)	قيمة الصدق	عدد الفقرات
0.895	0.946	4

قيمة كرو نباخ ألفا لبعد قدرات وإمكانيات العاملين لتطبيق نظام الأرشفة الإلكترونية

أيضًا أظهرت النتائج قيمة جيدة لمعامل كرو نباخ ألفا إذ بلغت قيمته (0.931) وكما هو مبين بالجدول9

جدول (9)

يوضح قيمة كرو نباخ ألفا لبعد قدرات وإمكانيات العاملين، بناء على مخرجات برنامج SPSS.V25.

قيمة كرو نباخ ألفا (الثبات)	قيمة الصدق	عدد الفقرات
0.931	0.964	4

قيمة كرو نباخ ألفا لبعد الثقافة المنظمية لتطبيق نظام الأرشفة الإلكترونية

قيمة كرو نباخ ألفا لهذا البعد لا تختلف عن أبعاد المقياس إذ بلغت قيمته (0.948) وهذا يؤكد على ثبات المقياس وكما هو موضح بالجدول 10.

جدول (10)

يوضح قيمة كرو نباخ ألفا لبعد الثقافة المنظمية بناء على مخرجات برنامج SPSS.V25.

قيمة كرو نباخ ألفا (الثبات)	قيمة الصدق	عدد الفقرات
0.948	0.981	4

فحص البيانات

من خلال فحص بيانات عينة الدراسة ومن خلال مخرجات برنامجSPSS.V25 يتبين عدم وجود قيم مفقودة وكما هو موضح بالجدول 11.

جدول 11

يبين مدى وجود قيم مفقودة لبيانات العينة لمقياس متطلبات قبول الارشفة بناء على مخرجات برنامج SPSS.V25

	حجم العينة		القيم المفقودة		الإجمالي	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
متطلبات قبول الأرشفة	50	%100	0	%0	50	%100

اختبار التوزيع الطبيعي وخطية بيانات العينة.

كما يعد التوزيع الطبيعي لبيانات العينة من المتطلبات الأساسية للتحليل الإحصائية لتحديد ما إذ كانت هذه البيانات معلميه لاختبار طبيعة أدوات التحليل المناسبة أو غير معلميه لتطبيق أدوات إحصائية آخري ذات طبيعة خاصة. ولما كانت قيمة البيانات التي تقع ما بين (2-،2) تخضع لخاصية التوزيع الطبيعي، فإن قيم بيانات العينة لم تتجاوز ذلك وظلت تتراوح قيم التفلطح والالتواء Skewness-Kurtosisما بين (0.662،1.2-) وعلى النحو المبين بالجدول 10.، إذ إنه ومن خلال اختبار (قيم كولموجوروف –سميرنوف). والذي تعد البيانات موزعة توزيعا طبيعيا حل ظهور الدلالة غير الإحصائية لهذا الاختبار. إذ يتبين من نتائج التحليل بأن قيمة الدلالة الإحصائية له بلغت 0.20 فهي أكبر من 0.05 وعلى النحو المبين بالجدول 11 مما يؤكد خضوع بيانات الدراسة لخاصية التوزيع الطبيعي، كما يوضح الجدول 12 الدلالة المعنوية لجميع فقرات الاستبانة Sig. 2-tailed. وخضوع جميع فقرات الاستبانة لظاهرة التوزيع الطبيعي كما تبين الأشكال (12،13).

وتمثل خطية البيانات بُعد آخر في سلامة البيانات وقدرتها على وصف الظاهرة محل الدراسة، فتظهر جليا خطية بيانات العينة في الشكل 12.

جدول (12)

يبين قيم الألتواء والتفلطح.بناء على مخرجات برنامج SPSS.V25

	الالتواء Skewness		التفلطح Kurtosis	
	Upper	Lower	Upper	Lower
متطلبات الارشفة الإلكترونية	0.337	0.000	0.662	1.200-

جدول (13)

يبين اختبار (كولموجوروف – سميرنوف) (Kolmogorov-Smimov) بناء على مخرجات برنامج SPSS.V25

	Kolmogorov-Smimov			Shapiro-Wilk		
متطلبات قبول	القيمة	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية	القيمة	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
	0.065	50	0.20	0.956	50	0.058

الشكل 12 يبين التوزيع الطبيعي لبيانات العينة

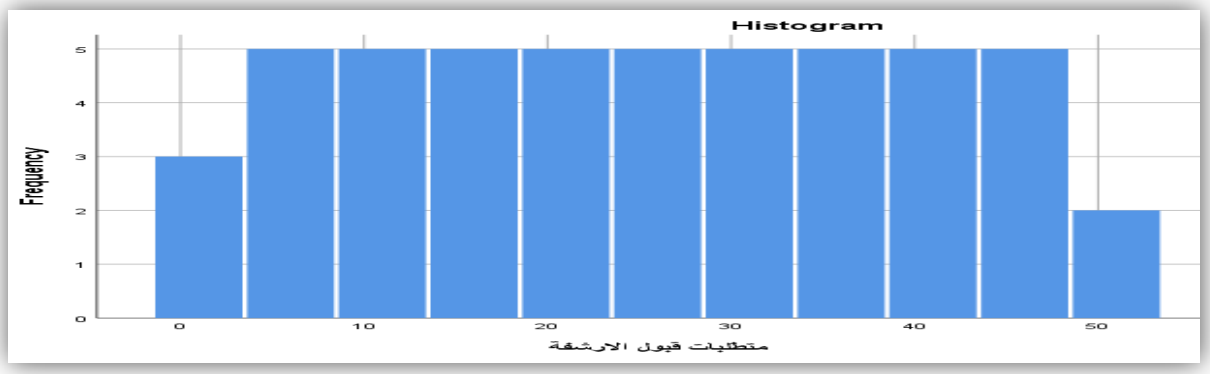

الشكل 13 يبين توزيع بيانات متغير متطلبات الأرشفة

الشكل 14 يبين خطية بيانات العينة

جدول14

يوضح الفروق المعنوية بين المبحوثين من خلال اختبار(One-Sample-Test) بناء على مخرجات برنامج SPSS.V25

One-Sample Test: Test Value =3						
	T	درجة(df)	Sig-(2-tai	متوسط الفروق	Lower	Upper
Q1	-13.103	49	0.00	-1.460	-1.68	-1.24
Q2	-13.921	49	0.00	-1.469	-1.68	-1.26
Q3	-10.450	49	0.00	-1.260	-1.50	-1.02
Q4	-11.295	49	0.00	-1.360	-1.60	-1.12
Q5	-8.926	49	0.00	-1.340	-1.64	-1.04
Q6	-7.915	49	0.00	-1.280	-1.60	0.96
Q7	-7.000	49	0.00	-1.200	-1.54	0.86
Q8	-7.188	49	0.00	-1.220	-1.56	0.88
Q9	-8.112	49	0.00	-1.320	-1.65	-0.99
Q10	-6.812	49	0.00	-1.080	-1.58	-0.86
Q11	-8.112	49	0.00	-1.120	-1.65	-0.99
Q12	-6.807	49	0.00	-1.140	-1.40	-0.76

Q13	-6.075	49	0.00	-1.060	-1.49	-0.75
Q14	-6.472	49	0.00	-0.980	-1.49	-0.79
Q15	-5.910	49	0.00	-1.100	-1.42	-0.70
Q16	-4.876	49	0.00	-0.980	-1.38	-0.58
Q17	-5.543	49	0.00	-1.100	-1.50	-0.70
Q18	-3.635	49	0.00	-0.760	-1.18	-0.34
Q19	-4.778	49	0.00	-0.940	-1.34	-0.54
Q20	-6.405	49	0.00	-1.200	-1.58	-0.82

النتائج والتوصيات

من خلال ما تم تناوله وما خلصت إليه نتائج الدراسة يمكن طرح جملة من النتائج والتوصيات وهي:

الاستنتاجات

لتبني وتنفيذ أي برامج تطويرية تقود إلى تحسينات في مستويات الأداء يتطلب ذلك قناعة الإدارة العليا المتمثلة في أصحاب القرار من خلال مواكبة التوجه نحو الأرشفة الإلكترونية بإشراك العاملين بالمحاكم وعمل برامج مشتركة مع الجهات العاملة في هذا المجال. كما بُعد إعداد الموازنات والعمل على جعل مخصصات التدريب والتطوير من الاهمية بمكان من خلال ما بينته نتائج التحليل. فكشفت نتائج التحليل بأنه لا توجد أي فروق ذات دلالة معنوية بين المستجيبين مما يؤكد تجانس عينة الدراسة.

المقترحات

توصى الدراسة بضرورة نشر الوعي وبيان أهمية الأرشفة الإلكترونية لا سيما في ظل الوضع الاستثنائي الذي تمر به بلادنا-ولا تزال-الأمر الذي يتعين معه حفظ الوثائق والمستندات باعتبارها تشكل حقوق الناس وإرث قضائي عتيق يتعين المحافظة عليه.

-الترويج لأهمية عملية الأرشفة الإلكترونية لكونها تعد توجها حديثا يحفظ ويختصر الوقت والجهد وضمنيا يحفظ الكم الهائل من هذه المعلومات.

-خلق فسيفساء من التقنيين والقائمين على الأرشفة من أجل الوصول إلى عمل تقني متكامل تغطى فيه كل الاشتراطات القانونية اللازمة لحفظ الوثائق.

-تشجيع العاملين على قبول الأرشفة الإلكترونية مما سيوفر عليهم الوقت والجهد ولا يستهدف منه تقليص العمالة.

المراجع:

الخثعمي. مصفرة بنت دخيل الله (2005) المكتبات الرقمية في مجلة المعلومات، المملكة العربية السعودية، مركز المصادر التربوية، عدد 15.

- السلمي. على، (1983) إدارة السلوك الإنساني، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

المالكي، مجبل لازم: علم الوثائق وتجارب في التوثيق والأرشفة: ط 1. الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع

المدادحة، أحمد نافع: الأرشفة الإلكترونية: ط 1، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع 2012م.

القبلان. نجاح قبلان وعبد الجبار. الجوهرة عبد الرحمن، (2007) الوصول الحر للمعلومات: دراسة الاتجاهات الأكاديميين في الجامعات السعودية لنشر إنتاجهم الفكري عبر الانترنت، المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، جدة

بنت علال. كريمة (2007) مساهمة لإنجاز أرشيف مفتوح مؤسساتي خاص بالإنتاج العلمي لمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني Archive Algs مذكرة ماجستير، علم المكتبات والتوثيق، الجزائر.

جلاب. إحسان دهش (2011) إدارة السلوك في عصر التغيير، ط 1، دار صفاء للتوزيع والنشر، عمان، الأردن

حشمت. قاسم (1984) دراسات في علم المعلومات، مكتبة غريب، القاهرة.

خالد. مصفرة بنت دخيل الله (2005) المكتبات الرقمية في مجلة المعلومات، المملكة العربية السعودية، مركز المصادر التربوية، عدد 15

درة. أحمد (1980) مقدمة في علم المكتبات والمعلومات، مؤسسة الصباح، الكويت

دودين، حمزة محمد. (2012). التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات باستخدام SPSS. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. ط2.

درة. عبد الهادي إبراهيم (2000) تكنولوجيا الأداء البشري – الأسس النظرية ودلالته في البيئة العربية المعاصرة، عمان.

عبد الهادي. محمد فتحي، (2007) دليل الإنتاج الفكري في مجال المكتبات والمعلومات، مكتبة الملك فهد الوطنية.

عبيدات وآخرون. (2012). البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه. عمان: دار الفكر

قنديلجي. عامر إبراهيم، والخفاجي. محمد حسن، (1992) التوثيق /هيئة المعاهد الفنية، بغداد حمودة. هدى (2005) نحو آفاق الإصلاح والتطوير الإداري لأداء الأعمال الالكترونية عير شبكة الانترنت، شؤون الشرق الأوسط لجامعة عين شمس مركز بحوث الشرق الأوسط، العدد 15

المراجع الأجنبية:

Dong, Y., & Peng, C.-Y. J. (2013). Principled missing data methods for researchers. *SpringerPlus*, *2*(1), 222

Sekaran, U. (2006). *Research Methods For Business: A Skill Building Approach, 4Th Ed*: Wiley India Pvt. Limited

.